الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي
للفئات الأولي بالرعاية

The Governmental Support and Achieving Social Security for Priority care Categories

تاريخ التسليم ٢٠٢١/٢/٢٤
تاريخ الفحص ٢٠٢١/٢/٢٧
تاريخ القبول ٩ /٢٠٢١/٣

إعداد

محمد عطا حمدي زيهان

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد الثالث عشر المجلد الأول مارس ٢٠٢١م

الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية

اعداد وتنفيذ

محمد عطا حمدي زيهان

ملخص الورقة البحثية:

استهدفت الدراسة تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, وتحديد العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, تحديد الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, وتحديد التصور المقترح الذي يساعد الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, حيث اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبار للفئات الأولي بالرعاية, كما استخدمت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج بلغت (٢٤٥) مفردة, توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بلغت (٠.٥٦١) بين دخول المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, كما وجدت علاقة إيجابية بسيطة بلغت (٠.٤٩١) بين الحالة التعليمية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, كما وجدت علاقة إيجابية متوسطة بلغت (٠.٥٥٩) بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, كما توصلت الدراسة لعدة توصيات منها: ضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, والتركيز علي صرف الدعم الحكومي للفئات المستحقة فقط.

الكلمات المفتاحية : الدعم الحكومي, الأمن الاجتماعي, الفئات الأولي بالرعاية

Abstract

The study aimed to identify the aspects of achieving governmental support for social security for the Priority care Categories, to determine the relationship between the demographic variables of the beneficiaries of governmental support and to achieve social security for the Priority care Categories, to identify the difficulties facing governmental support in achieving social security for the Priority care Categories, and to define the proposed vision that helps governmental support In achieving social security for Priority care Categories, where the study relied on the analytical descriptive approach using an inquiry for the Priority care Categories. The study also used a simple random sample of the Priority care Categories in Sohag governorate amounting to (245) individuals. The results of the research reached the acceptance of the hypothesis and there is a positive relationship Statistical significance between the demographic variables of the beneficiaries of governmental support and achieving social security for the Priority care Categories, as there was a moderate positive relationship of (0.561) between the entry of the beneficiaries of governmental support and achieving social security for them, and a simple positive relationship of (0.491) was found between the educational status of the beneficiaries. From governmental support and achieving social security for them, as I found a positive relationship m An average of (0.559) between the marital status of the beneficiaries of governmental support and achieving social security for them, and the study reached several recommendations, including: The need to increase the financial allocations provided for governmental support to achieve social security for the Priority care Categories, and focus on disbursing governmental support to eligible Priority care Categories only.

key words : Governmental Support, Social Security, Priority care Categories.

أولاً: مشكلة البحث:

في إطار التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تجري في مصر, فقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالفئات الأولي بالرعاية كي لا تصبح عرضة للآثار السلبية الناجمة عن التحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري, لذا أقدمت الحكومة المصرية علي زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية وما تشمله من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفئات الأولي بالرعاية (وزارة المالية, www.mof.gov.eg).

من هذا المنطلق كان اهتمام الدولة بالفئات الأولي بالرعاية وخاصة الأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة, حيث تعتبر هذه الفئات من الفئات الضعيفة والتي تحتاج إلي وجود الحماية الاجتماعية وتوفير أوجه الدعم اللازم لهم, حيث تعمد العديد من المجتمعات إلي سن القوانين ووضع البرامج التي توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمثل هذه الفئات الضعيفة في المجتمع(الديربى, ٢٠١١, ١٦٦).

ولما كانت مصر تواجه حالياً تحديات كبرى علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتتمكن من اللحاق بركاب الدول المتقدمة وسد الفجوة التي تفصلها عنها، حيث يتطلب ذلك بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من إشباع الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز، وخاصة الفئات الأولي بالرعاية والتي تعاني من وطأة الفقر والعوز (العيسوي, ٢٠٠١, ٤٩).

من هنا تتضح أهمية تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للفئات الأولي بالرعاية, والعمل علي إخراجها من دائرة الفقر والحرمان, والعمل علي تفادي الآثار الناجمة عن انتشار الفقر بين هذه الفئات من انحرافات سلوكية تؤدي إلي تفشي الجريمة وتؤثر بدورها علي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ككل, كما يؤدي أيضاً إلي زعزعة الأمن الاجتماعي بين الأفراد والافتقار إلي الاستقرار والطمأنينة التي يحتاجها المجتمع (Robyn, et al,2013,17).

من هنا كان لازماً علي الدولة التدخل من خلال توفير مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأولي بالرعاية, والعمل علي تطوير سياسات الدعم الحكومية الموجهه لهذه الفئات من أجل مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة لأفرادها, من أجل الحفاظ علي تحقيق الأمن الاجتماعي واستقراره في المجتمع (شتيوي, ٢٠٠٨, ١٨٩).

حيث تشتمل سياسات الدعم الحكومي في مصر علي عدة أشكال منها الدعم المباشر وغير المباشر ودعم مساندة الهيئات الاقتصادية، ويأخذ الدعم المباشر شكلين أساسيين وهما الدعم الموجه لحماية المستهلك والدعم الموجه لتشجيع المنتج, كما يشمل النوع الأول دعم السلع الأساسية والذي تظهر أرقامه صريحة في الموازنة العامة للدولة، ويشمل دعم السلع التموينية ورغيف الخبز، ودعم الأدوية الأساسية «الأنسولين ولبن الأطفال» والتأمين الصحي على طلاب المدارس والجامعات, بينما يشمل النوع الثاني دعم الصادرات السلعية وكذا الدعم الموجه لفرق فوائد القروض الميسرة للإسكان الشعبي والمشروعات الصغيرة ونقل الركاب, أما الدعم غير المباشر فهو الفرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع «أو ثمن التصدير» ويشمل جميع المنتجات البترولية «بنزين وكيروسين وسولار ومازوت وغاز طبيعي» والكهرباء ومياه الشرب (صندوق النقد العربي, ٢٠١٤, ٢٤٤).

كما تشمل سياسات الدعم الحكومي العديد من برامج الحماية الاجتماعية, والمتمثلة في الدعم المباشر, كبرامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" والتي جاءت تكلفته منذ إطلاقه بواقع ٨٥% منها مقدمة من موازنة الدولة و١٥% قرض من البنك الدولي, علي أن تتحمل موازنة الدولة بداية العام المالي ٢٠١٨ /٢٠١٩ ميزانية تكافل وكرامة

كاملة (وزارة التضامن الاجتماعي, www.moss.gov.eg).

ومن ثم تهدف سياسات الدعم الحكومية الموجهة للفئات الأولي بالرعاية تحقيق الحماية الاجتماعية لهم من خلال تحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي وعيني يشمل الأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة والأيتام والعاطلين عن العمل, هذا بالإضافة إلى الحماية التأمينية كجزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية, والمساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن (وزارة التموين والتجاره الداخلية المصرية, www.msit.gov.eg).

حيث تعتبر مشكلة الفقر والفئات الأولي بالرعاية من أكبر التحديات التي تواجه العالم مما جعل مكافحة الفقر والحد منه أحد المهام الأساسية للبنك الدولي، وجعل الفقر محوراً من أهم المحاور التي يهتم بها البنك الدولي، كما يؤكد البنك الدولي أيضاً أن الفقر لا يشمل انخفاض الدخل والاستهلاك فحسب بل يشمل أيضاً ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية (World Bank, 2018, 19).

كما يشمل الفقر والاحتياج ما هو أوسع من ذلك ليشمل انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف, ويشكل الفقر والعوز جانبان مأساويان من جوانب المجتمع الإنساني, ومع انتشار الديمقراطية فإنه من تجاهل مصير الفقراء الذين يمثلون نسبة لا يستهان بها من السكان، وبالتالي لابد من الاعتراف بالفقراء والفئات الأولي بالرعاية كجزء من المجتمع لهم حقوق ومتطلبات لابد من تلبيتها, ولا يجوز النظر إلى الفقراء والفئات الأولي بالرعاية على أنهم ثقل على كاهل المجتمع، بل لابد من خلق الظروف المناسبة لتفعيل دورهم في دائرة الإنتاج وذلك لتحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تعزز النمو الاقتصادي فقط بل وتدعم التلاحم الاجتماعي بين فئات المجتمع ككل (الأشوح, ٢٠١٨, ١٣٧).

ومع تزايد نسب الفقر وآثاره السلبية المهددة للأفراد والمجتمعات يمكن النظر إليه باعتباره أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المهددة للأمن الاجتماعي؛ حيث يؤدى الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التى تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام، حيث تشكل بيئات الفقر مناخاً مناسباً للانحراف الاجتماعى الذى يهدد قيم المجتمع ويبث الخوف والقلق، مما يشكل إخلالاً فى توازن البنية الاجتماعية ودافعاً إلى العنف والتخريب (بن جمعه, ٢٠١٠, ٦٧).

لذا يعد تحقيق الأمن الاجتماعى ركيزة أساسية لبناء المجتمعات وعاملاً رئيساً فى حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة فى النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التى توحد النسيج الاجتماعى, وبالعمل علي تلبية المتطلبات والاحتياجات اللازمة لكافة الفئات في المجتمع, وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً (البلتاجي, ٢٠١٦, ١٧).

وبطبيعة الحال تعمل الحكومات علي تحقيق الأمن الاجتماعي لكافة أفرادها في المجتمع, وخاصة الفئات الأولي بالرعاية, حيث يحقق الأمن الاجتماعي حالة من الثبات والاستقرار, وضمانة فاعلة للحفاظ علي النسيج المجتمعي من التمزق, كما يحقق الأمن الاجتماعي أيضاً الرغبة لدي الأفراد في التعاون والمشاركة المجتمعية بما يحقق مزيداً من الانتماء والولاء للمجتمع, لذا تأخذ الحكومات علي عاتقها مواجهة المشكلات التي تهدد الأمن الاجتماعي لأفرادها من خلال تبني مجموعة من الأنشطة والسياسات التي ترمي إلي تحقيق أهدافها (Rousseau, 2018, 24).

ثانياً: مصطلحات البحث:

(١) الدعم الحكومي:

ويعرف الدعم لغوياً بدعَمَ يَدعَم، دَعْماً، فهو داعِم، والمفعول مَدْعوم, دعَم الشَّخصَ: أعانَه وقوّاه وساندَه (دعَم مرشّح الحكومة في الانتخابات- مُرَشّح مَدْعومٌ من حزبه), دعَمتِ الحكومة السِّلْعةَ: أي تحمّلت جزءاً من ثمنها (سِلْعَةٌ مَدْعومةٌ), الدَّعْم: مبلغٌ من المال تتحمّله الدَّولةُ لتخفيض ثمن سلعة ما دعمُ السِّلع الغذائيّة, الدَّعْم: مساعدة ماليّة أو عينيَّة تقدِّمها دولةٌ لدولة أخرى أموال الدّعم (بن منظور, ٢٠١٠, ١٣٨٤).

لا يوجد اتفاق واضح بين الاقتصاديين على تعريف موحد لبرامج الدعم، ويرجع ذلك إلى أن هناك ما يعرف بالدعم الصريح والدعم المستتر؛ الأمر الذي جعل البعض يركز على المفهوم الضيق للدعم والذي يظهر في الحسابات الحكومية في الموازنة العامة للدولة، بينما يستخدم البعض الآخر التعريف الواسع لهذه البرامج والذي يضيف إليها كافة أنواع الدعم الضمني والتي لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة (أحمد, ٢٠١٩, ٢٥: ٢٦).

كما يعرف في علم الاجتماع بأنه شعور الشخص بالرعاية والمساعدة من المحيطين به وأن يعتبر نفسه فرداً من شبكة اجتماعية داعمة, وقد تكون هذه الموارد الداعمة عاطفية (مثل:الحنان) أو محسوسة (مثل: المساعدة المالية) أو إعلامية (مثل: تقديم المشورة) أو أن تكون بشكل رفقة (مثل: الشعور بالانتماء) (Sheldon, et al, 2000, 5).

ويعرفه أيضاً الحسيني (٢٠١٨) بأنه الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة أو التي تتنازل عنها للأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة, بهدف التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة عن المستهلكين من ذوي الدخل المحدود (٢٥).

ولقد وضح الوصّال أن الدعم النقدي هو دفع أموال نقدية من الحكومة إلى المواطنين للمساعدة في تحسين حياتهم ورفع مستوى معيشتهم، وهناك الكثير من الأمثلة لبرامج التحويلات النقدية مثل: مساعدات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة, ومدفوعات التحويلات النقدية التي يمكن أن تكون في شكل مبلغ مجمع دفعة واحدة أو موزع على دفعات عديدة، وكثيراً ما توصف هذه التحويلات (بالتحويلات النقدية المشروطة) لأن الحكومة تفرض قيود معينة على الكيفية التي يمكن أن تنفق بها أموال هذه المساعدات (الوصّال, ٢٠١٦, ١٦٢).

بينما وضح عزيز أن الدعم العيني هو أيضاً نوع من الإنفاق العام لمساعدة فئات معينة من السكان، ولكن في شكل سلع وخدمات- مجاناً أو بسعر مخفض- وليس نقداً, وهناك العديد من الأمثلة على الدعم العيني أو التحويلات العينية مثل برامج الرعاية الطبية، والتي تدعم الرعاية الصحية لكبار السن والمعوقين، وتقدم مساعدات للمحاربين، وقروض طلابية (عزيز, ٢٠١٠, ٩٨).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف الدعم الحكومي إجرائياً وفقاً للبحث الراهن:

أ- المساعدات المالية المتمثلة في دعم تكافل وكرامة للفئات الأولي بالرعاية.

ب- المساعدات المالية المتمثلة في المعاشات الضمانية للفئات الأولي بالرعاية.

ج- المساعدات العينية المتمثلة في دعم الخبز للفئات الأولي بالرعاية.

د- المساعدات العينية المتمثلة في دعم السلع التموينية والغذائية للفئات الأولي بالرعاية.

ه- الخدمات الصحية والمتمثلة في التأمين الصحي للفئات الأولي بالرعاية.

(٢) مفهوم الأمن الاجتماعي:

يعرف الأمن لغوياً من آمن يأمن أمنا فهو آمن, وأمن بمعنى اطمأن ولم يخف فهو آمنٌ والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان, وآمن منه سلم منه, وآمن على ماله عند فلان، جعله في أمانته وضمانته (بن منظور, ٢٠١٠, ١٤٠).

وفي علم الاجتماع يعرف بأنه الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد- أو بعيداً عن- أي خطر يتهدده, والأمن هو أيضاً إحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لإمتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الخطار حال ظهورها (Robert, 2004, 78).

كما وضح جيبسون أن الأمن الاجتماعي يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول الأمن الاجتماعي والخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والإنحراف (جيبسون, ٢٠١٥, ١٩٦).

كما عرف Danny الأمن الاجتماعي بأنه واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار الذي يستمد طبيعته العلاقات الاجتماعية والحراك الإيجابي لهذا الموقع ويشمل الأفراد والأسرة والمجتمع, بما فيه من جماعات مرجعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافية واجتماعية (Danny,2002, 2).

بينما عرفته كواري بأنه تضافر الجهود والتكافل الاجتماعي لسلامة المجتمع بالاستفادة من كل الطاقات الاجتماعية والأجهزة والشخصيات والمؤسسات والأسر والأفراد وتوظيفها لسلامة وأمن المجتمع بكل فئاته (كواري, ٢٠١٢, ٧٦).

كما يعرفه العوران بأنه الوقاية من المخاطر قبل وقوعها ومساعدة الأفراد والجماعات على توفير أفضل الإمكانات والسبل لمواجهة المخاطر التي ليس بالإمكان تجنبها أو منعها(العوران, ٢٠١٤, ١١١).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف الأمن الاجتماعي إجرائياً وفقاً للدراسة الراهنة:

أ- شعور الفئات الأولي بالرعاية بالاستقرار الاجتماعي والطمأنينة.

ب- شعور الفئات الأولي بالرعاية بالاستقرار الاقتصادي.

ج- شعور الفئات الأولي بالرعاية بالاستقرار النفسي.

د- شعور الفئات الأولي بالرعاية بالاستقرار الصحي.

ه- مشاركة الفئات الأولي بالرعاية في الحراك الاجتماعي.

و- زيادة شعور الفئات الأولي بالرعاية بالانتماء للمجتمع.

ز- حماية الفئات الأولي بالرعاية من التهديدات والمخاطر الاجتماعية.

ح- حماية الفئات الأولي بالرعاية من المخاطر الاقتصادية.

ط- حماية الفئات الأولي بالرعاية من المخاطر الصحية.

(٣) الفئات الأولي بالرعاية:

لقد أوضحت حسين أن مفهوم الفئات الأولى بالرعاية يرتبط بمفهوم الفئات المهمشة في المجتمع والفئات المستضعفة حيث ينظر إليها باعتبارها الفئات التي لا تستطيع إن تنخرط في النسيج الاجتماعي لأنها لا تستفيد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتي لم تتيح لها الفرصة التي أتيحت لغيرها في المجتمع ولم تستفيد منها، وهي فئات تعاني من التجاهل أو الاضطهاد (حسين, وآخرون, ٢٠٠٩, ١٧٢٧).

بينما وضح Rutstein أن هناك مؤشرات الثروة لتحديد الفئات الأولى بالرعاية يمكن استخدامه في حالة عدم توافر بيانات عن الدخل والإنفاق، وتتعلق تلك المؤشرات بامتلاك الأصول ومدة القدرة للوصول إلى الخدمات المختلفة وتشمل تلك المؤشرات ملكية الأصول وخصائص المسكن والوضع الاقتصادي للفئات الأولي بالرعاية والظروف المعيشية (Rutstein, 2004, 251)

كما أشار الضبع (٢٠٠٩) إلى الفئات الأولى بالرعاية بأنها: تلك الفئات التي لا يكفي دخلها للحصول على الضروريات الأساسية اللازمة للحفاظ على المستوى اللائق للحياة (١٥٨).

بينما عرفها عبد المعبود (٢٠٠٦) بأنها أكثر الفئات احتياجاً للخدمات الإنسانية أو هي تلك الفئات التي تحتاج إلى المساعدة من خارجها نظراً لصعوبة استمرارها في الحياة مثل أسر النساء المعيلات الفقيرات (١٨٧).

كما عرفها الهلالي بأنها الفئات التي تعاني من قصور في إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والدينية ولا تستطيع تحقيق المستوى المعيشي المعقول وتفتقر إلى وجود مورد ثابت يساعدها في إشباع احتياجات أفرادها الرئيسية، ومن ثم تصبح تلك الفئات بحاجة إلى توفير نسق متكامل من الخدمات المادية والعينية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية (هلالي, ٢٠١٢, ٧٦).

بينما عرفها كل من Somil & Gerard بأنها الفئات التي غالباً ما تعولها امرأة وتعجز عن سد احتياجاتها الأساسية وتنتشر بها الأمراض المزمنة وصور الإعاقة المختلفة أو فئات الأسر ذوات الدخل المنخفض ويقل عن خط الفقر والأسر فيها تعولها امرأة وينطبق عليها شروط الحصول على الضمان الاجتماعي ولا تحصل عليه (Somil & Gerard, 2012, 180)

كما حددت وزارة التضامن الاجتماعي مفهوم الفئات الأولى بالرعاية بأنها الأسر الفقيرة المستحقة للمعاشات الضمانية والمساعدات وهي أسر الأيتام والأرامل والمطلقات والعجز الكلي والعوانس وأبناء المطلقات والمسنين والمسجونين والأسرة مهجورة العائل والمرضى والمعاقين(وزارة التضامن الاجتماعي, ٢٠١٠).

وبعد استقراء التعريفات السابقة يمكن تعريف الفئات الأولي بالرعاية إجرائياً وفقاً للبحث الراهن:

أ- هي الفئات التي تعاني من التهميش الاجتماعي والاقتصادي وفي حاجة دائمة للمساعدة.

ب- هي الفئات التي تعاني من قصور في الحصول علي الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ج- هي الفئات التي تعولها امرأة وتعجز عن سد احتياجاتها الأساسية.

د- هي الفئات ذات الدخل المنخفض (تحت خط الفقر).

ه- هي الفئات المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة.

و- هي الفئات المستفيدة من المعاشات التأمينية والمعاشات الضمانية.

ز- هي الفئات المستفيدة من دعم المواد التموينية والخبز.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث الحالي فيما يلي:

(١) أهمية ذاتية:

أ- شعور الباحث بأهمية سياسات الدعم الحكومي للفئات الأولي بالرعاية.

ب- رغبة الباحث بالتعرف علي علاقة سياسات الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

ج- الشعور بمعاناة الفئات الأولي بالرعاية ومدي حاجتهم للدعم الحكومي.

(٢) أهمية موضوعية:

أ- الحاجة لمزيد من الدراسات التي تساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية في المجتمع.

ب- الحاجة لمزيد من الدراسة لسياسات الدعم الحكومي ودورها في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

ج- الحاجة لمعرفة تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي علي سياسات الدعم الحكومي.

د- الاهتمام بتطوير سياسات الدعم الحكومي وتنويعها, بالإضافة إلي الاهتمام بضمان وصول هذا الدعم إلي مستحقية من الفئات الأكثر احتياجاً, من خلال برامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" والتي جاءت تكلفته بواقع ٨٥% منها مقدمة من موازنة الدولة و١٥% قرض من البنك الدولي (وزارة التضامن الاجتماعي, www.moss.gov.eg).

(٣) أهمية بحثية:

أ- الحاجة للدراسات المقارنة لسياسات الدعم الحكومي للفئات الأولي بالرعاية ودورها في تحديد نقاط التشابه والاختلاف بين مجتمعي الدراسة.

ب- توضيح الدراسة المقارنة لسياسات الدعم الحكومي للفئات الأولي بالرعاية نقاط الضعف والقوة في تحقيقها للأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

ج- توضيح العوامل المؤثرة في اختلاف سياسات الدعم الحكومي في تحقيقها للأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية في مجتمعي الدراسة.

(٤) أهمية مجتمعية:

أ- حاجة المجتمعات إلي تحقيق الأمن الاجتماعي لأفرادها, وبكافة أبعاده الاجتماعية, والاقتصادية, والصحية, وإدراكها لأهمية الاستقرار المجتمعي وعوائده علي عمليات التنمية والتطور التي تنشدها كافة المجتمعات.

ب- الآثار السلبية الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع من انحرافات وجرائم وعدم استقرار يؤدي إلي انتشار العنف والتخريب.

ج- ارتفاع معدلات الفقر في مصر حيث وصلت إلى ٣٢.٥% عام ٢٠١٨, بعد أن كانت ٢٧.٨ %خلال عام ٢٠١٥ بزيادة ٤.٧ نقطة مئوية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, ٢٠١٧).

د- ارتفاع أعداد الفئات الأولي بالرعاية في محافظة سوهاج ممثلة عن الوجه القبلي حيث سجلت ٥٩.٦%, كما تركزت أكثر القرى فقراً في محافظة سوهاج بعدد ٢٣٦ قرية, بينما ارتفعت أعداد الفئات الأولي بالرعاية في محافظة البحيرة ممثلة عن الوجه البحري حيث سجلت ٤٧.٧%, كما حظيت بأكبر عدد من القري الأكثر فقراً بالوجه االبحري بعدد ١٥٥ قرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, ٢٠١٧).

ه- الاهتمام الحكومي بالفئات الأولي بالرعاية والأكثر احتياجاً, والعمل علي توفير الحماية والرعاية لهم, وخاصة بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي, في محاولة للتخفيف من آثارها علي هذه الفئات الضعيفة, حيث خصصت وزارة المالية ٢٠٠ مليار جنيه للمعاشات خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك دعماً لشبكات الحماية الاجتماعية للفئات الأولي بالرعاية (وزارة المالية, www.mof.gov.eg).

و- زيادة الاهتمام بالدعم الحكومي بعد الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة وما تبعها من زيادة الأعباء علي كافة الأفراد, وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض, حيث زاد حجم إنفاق الدولة على دعم السلع التموينية ليصل إلى ٨٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١، منها ٤٢ مليار لدعم الخبز (المركز الإعلامي لمجلس الوزراء, www.cabinet.gov.eg).

ز- الرغبة الحكومية في إصلاح سياسات الدعم وجعلها في اتجاه واحد وهو الدعم النقدي

للحيلولة لوصول الدعم للفئات الغير المستحقة.

رابعاً: أهداف البحث:

(١) تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٢) تحديد العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٣) تحديد الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٤) تحديد التصور المقترح الذي يساعد الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

خامساً: فروض البحث:

الفرض الأول: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

وينبثق منه فروض فرعية وهي:

(١) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق العدالة للفئات الأولي بالرعاية.

(٢) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق المرونة في الحصول علي الخدمات للفئات الأولي بالرعاية.

(٣) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق تكافؤ الفرص للفئات الأولي بالرعاية.

(٤) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وإشباع الاحتياجات للفئات الأولي بالرعاية.

الفرض الثاني: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

وينبثق منه فروض فرعية وهي:

(١) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق العدالة للفئات الأولي بالرعاية.

(٢) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق المرونة في الحصول علي الخدمات للفئات الأولي بالرعاية.

(٣) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق تكافؤ الفرص للفئات الأولي بالرعاية.

(٤) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وإشباع الاحتياجات للفئات الأولي بالرعاية.

الفرض الثالث: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

وينبثق منه فروض فرعية وهي:

(١) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عمر المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٢) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دخل المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٣) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحالة الصحية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٤) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٥) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٦) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نوع سكن المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

(٧) توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ملكية السكن للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية.

سادساً: دراسات سابقة للبحث:

- دراسات الدعم الحكومي:

(١) دراسة عطوة, محمد محمود (٢٠١٠) بعنوان (تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري), هدفت الدراسة التعرف علي الآثار الاقتصادية على كل من الأسعار والاستهلاك في حالة التحول من برنامج الدعم العيني إلى برنامج الدعم النقدي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد برنامج واحد مفضل في كل الظروف والأحوال ولكل أنواع السلع والخدمات, وأن الآثار الإيجابية للدعم العيني تتساوى في أعلى صورة لها مع آثار الدعم النقدي (عطوة, ٢٠١٠, ٣٥٣: ٤٠٢).

(٢) دراسة وليد, زقاي (٢٠١٣) بعنوان (أثر الدعم الحكومي على تنافسية مؤسسات فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر), هدفت الدراسة إلي قياس أثر تدخل الدولة (الدعم الحكومي) على تنافسية المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية, وتوصلت إلي تدخل الدولة المتعدد الأشكال (حذف الرسوم الجمركية والقيمة المضافة لفرع الدواجن، نظام التعويض وتسقيف سعر الزيت والسكر، دعم سعر الخبز والقمح بنوعيه) كان له أثره على تنافسية المؤسسات خاصة تلك المرتبطة بفرع الصناعات الفلاحية الغذائية, كما أدي التدخل الحكومي إلي استحداث ميكانيزمات قصد التحكم في أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين (وليد, ٢٠١٣, ١٢٣: ١٥٣).

(٣) دراسة أمين, محمود أحمد (٢٠١٣) بعنوان (سياسة الدعم الحكومي في مصر(المشاكل والحلول)), استهدفت الدراسة التعرف علي مشكلات الدعم الحكومي في مصر والحلول المقترحة لها, وتوصلت إلي أن سياسة الدعم الحالية حققت العديد من الفوائد والتي من أهمها تخفيف حدة الفقر وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للمواطنين, وأن الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني حيث إن به العديد من المزايا من أهمها وصول الدعم إلى مستحقيه بدون وسطاء كما أنه يتيح للمواطنين حرية الاختيار من السلع والخدمات ويعمل أيضاً على ترشيد الاستهلاك وتخفيف العبء عن الموازنة العامة (أمين, ٢٠١٣).

(٤) دراسة Erkan, Erdogdu (٢٠١٣) بعنوان (آثار سياسات التحرير على الدعم الحكومي للبحث والتطوير: الدروس المستفادة من أسواق الكهرباء), استهدفت الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى تحقق الارتباط المتوقع بين عملية الإصلاح والدعم الحكومي للطاقة في مجال البحث والتطوير, وتوصلت إلي أن التأخر في إصلاح سوق الكهرباء يرتبط بتقليل الدعم الحكومي لمجموعة متنوعة من أنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة، مما يهدد بتحسين كفاءة الطاقة بشكل مستدام في صناعة الطاقة-(Erkan, 2013, 110-118).

- دراسات الأمن الاجتماعي:

(١) دراسة البدراني, سفر صالح (٢٠١٨) بعنوان (النمو السكاني وأثره على الأمن الاجتماعي بالمدينة المنورة), استهدفت

الدراسة التعرف علي أثر التركيبة السكانية بالمدينة المنورة على الأمن الاجتماعي, وتوصلت الدراسة إلي أن المدينة المنورة خامس المناطق الإدارية بالمملكة من حيث حجم السكان؛ إذ بلغ تعدادها السكاني وفقًا لنتائج التعداد الأولية للسكان والمساكن عام ١٤٣٧هـ ٢٠٨٣٣٢٦ نسمة، وذلك بسبب مركزها الديني الذي جعل منها منطقة جاذبة للسكان, كما توصلت الدراسة إلي وجود العديد من العوامل المؤثرة في النمو السكاني بالمدينة المنورة، وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من الخبراء الأمنيين والجغرافيين، والتي بلغت ثلاثة عشر عاملاً مؤثراً في النمو السكاني بالمدينة المنورة (البدراني, ٢٠١٨).

(٢) دراسة الزعبي, علي زيد (٢٠١٨) بعنوان (محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشراقية على عينة من طلبة جامعة الكويت), هدفت الدراسة إلي الكشف عن ركائز ومقومات الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي والمخاطر التي تهدده, وتوصلت إلي أن هناك مخاطر عدة تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، من أبرزها: انتشار المخدرات والبطالة والفساد، كذلك ارتفاع معدلات العنف والجريمة والفتنة الطائفية والجمود الديني (الزعبي, ٢٠١٨, ٢٣: ٦٢).

(٣) دراسة مناحي, تركي بن علي (٢٠٢٠) بعنوان (دور العمل التطوعي في تعزيز الأمن الاجتماعي), استهدفت الدراسة التعرف علي دور العمل التطوعي في تعزيز الأمن الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية, وتوصلت الدراسة إلي تأكيد أفراد مجتمع الدراسة علي أهمية الدور الكبير للعمل التطوعي بمدينة الرياض في تعزيز الأمن الاجتماعي بين المواطنين بالمدينة (مناحي, ٢٠٢٠).

(٤) دراسة علي, محمد شيخ إبراهيم (٢٠٢٠) بعنوان (دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي في الصومال), استهدفت الدراسة التعرف علي دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي في الصومال, وتوصلت الدراسة إلي أن إجابات أفراد الدراسة جاءت متوافقة في وجهات النظر بشأن التصور الاستراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي في الصومال (علي, ٢٠٢٠).

سابعاً: منهج البحث وإجراءاته:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي, وتكونت عينة البحث من ٢٤٥ من الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج.

ثامناً: أدوات البحث:

اعتمد البحث الحالي علي استبار للفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج, وسيتم عرضه بشيئ من التفصيل كما يلي:

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

(أ) المرحلة التمهيدية:

قام الباحث بتصميم استبار الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج حول الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, وذلك بالرجوع إلي التراث النظري, والإطار التصوري الموجه للدراسة, والرجوع إلي الدراسات المتصلة؛ لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

(ب) مرحلة صياغة أسئلة الاستبار المبدئية:

وفي هذه المرحلة قام الباحث بصياغة أسئلة الاستبار, والتي تكونت في بداية الأمر من (١١٢) عبارة, وقد تم مراعاة الآتي:

١. استخدام العبارات السلبية والإيجابية.
٢. أن تشمل العبارة علي فكرة واحدة.
٣. عدم استخدام الكلمات التي تحمل أكثر من معني.

(ج) مرحلة التأكد من صدق الاستبار:

اعتمد الباحث في إجراء صدق الاستبار علي ثلاثة أنواع من الصدق:

١. الصدق المنطقي: ويتحقق هذا النوع من الصدق من خلال ما يأتي:
أ. إطلاع الباحث علي العديد من الكتابات النظرية التي تناولت الدعم الحكومي.
ب. الإطلاع علي العديد من الدراسات التي تناولت الأمن الاجتماعي.
ج. الإطلاع علي العديد من الدراسات التي اهتمت بالفئات الأولي بالرعاية.
٢. الصدق الظاهري (صدق المحكمين): ويتحقق هذا النوع من الصدق من خلال الآتي:

استخدم الباحث الصدق الظاهري, وذلك بعرض الاستبار علي (١٥) محكم من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان, وكلية الخدمة الاجتماعية- جامعة أسيوط, وكلية الآداب- جامعة سوهاج, ومعاهد الخدمة الاجتماعية بكل من سوهاج, وقنا, وكفر الشيخ, لإبداء الرأي في صلاحية الاستبار من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية, وارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخري, وبناء علي ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠%, حيث كانت الاستمارة تحتوي علي (١١٢) عبارة وأصبحت بعد نهاية هذه المرحلة تتضمن (١٠٥) عبارة.

(د) مرحلة التأكد من ثبات الاستبار:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا- كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستبار الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج حول الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, وذلك بتطبيقها علي عينة من المبحوثين قوامها (٢٥) مفردة من الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج, وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٣) يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل ثبات (ألفا- كرونباخ) لاستبار الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج حول الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم

ن = ٢٥

م	المتغيرات	معامل (ألفا- كرونباخ)
١	الدعم النقدي	٠,٨٤
٢	الدعم العيني	٠,٨٢
٣	تحقيق العدالة للفئات الأولي بالرعاية	٠,٨٧
٤	تحقيق المرونة في الحصول علي الخدمات للفئات الأولي بالرعاية	٠,٨٩
٥	تحقيق تكافؤ الفرص للفئات الأولي بالرعاية	٠,٩١
٦	تحقيق إشباع الاحتياجات للفئات الأولي بالرعاية	٠,٨٦
٧	الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية	٠,٩٤
٨	المقترحات التي تساعد الدعم الحكومي في تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية	٠,٩٥
الكلي		٠,٨٦

وتعتبر هذه المستويات عالية ومقبولة, ويمكن الاعتماد علي النتائج التي تتوصل إليها الأداة, وذلك للوصول إلي نتائج أكثر صدقاً وموضوعية لاستبار الفئات الأولي بالرعاية بمحافظة سوهاج حول الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, ويمكن الاعتماد علي نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

تاسعاً: مناقشة نتائج البحث:

الفرض الأول:

"توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

(١) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق العدالة للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 316. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٢) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق المرونة في الحصول علي الخدمات للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 289. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٣) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وتحقيق تكافؤ الفرص للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 364. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٤) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهوتوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم النقدي وإشباع الاحتياجات للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 223. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

الفرض الثاني:

"توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

(١) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق العدالة للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 389. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٢) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق المرونة في الحصول علي الخدمات للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 219. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٣) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وتحقيق تكافؤ الفرص للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 435. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

(٤) توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم العيني وإشباع الاحتياجات للفئات الأولي بالرعاية, حيث بلغت العلاقة 272. وهي علاقة إيجابية بسيطة.

نتائج الفرض الثالث:

"توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية"

توصلت نتائج البحث إلي قبول الفرض وهو توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولي بالرعاية, حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بلغت (٠.٥٦١) بين دخول المستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن

الاجتماعي لهم, كما وجدت علاقة إيجابية بسيطة بلغت (٠.٤٩١) بين الحالة التعليمية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم, كما وجدت علاقة إيجابية متوسطة بلغت (٠.٥٥٩) بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهم.

عاشراً: توصيات ومقترحات البحث:

توصل البحث لعدة توصيات ومقترحات منها:

(١) تبسيط شروط الاستحقاق الخاصة بالدعم الحكومي.

(٢) تسهيل إجراءات الحصول علي الدعم الحكومي.

(٣) توحيد مصادر الدعم النقدي في جهة واحدة.

(٤) تبسيط إجراءات المراجعات الدورية للمستفيدين من الدعم الحكومي.

(٥) التحقق من مدي استحقاق المستفيدين للدعم قبل الاستبعاد.

(٦) التحقق من مدي الاستحقاق للدعم تجنباً لحصول القادرين عليه.

(٧) زيادة الموارد المادية المخصصة للدعم الحكومي.

(٨) زيادة حصص الدعم الحكومي المقدم للمستفيدين.

(٩) زيادة أنواع السلع التموينية المقدمة للمستفيدين.

(١٠) توفير السلع التموينية الأساسية بشكل مستمر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

(١) أحمد, عرفة أحمد (٢٠١٩): الدعم الاقتصادى حقيقته وأنواعه. دار التعليم الجامعي. الإسكندرية.

(٢) الأشوح, .زينب صالح (٢٠١٨): الاقتصاد الاسلامي و تأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة.

(٣) أمين, محمود أحمد (٢٠١٣): سياسة الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. ع٣. جامعة عين شمس- كلية التجارة.

(٤) البدراني, صالح سفر (٢٠١٨): النمو السكاني وأثره على الأمن الاجتماعي بالمدينة المنورة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. كلية العلوم الاستراتيجية. قسم الدراسات الاستراتيجية.

(٥) البلتاجي, ساره (٢٠١٦): الأمن الاجتماعي – الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.قطر.

(٦) بن جمعه, جمعه بن على (٢٠١٠): الأمن العربي في عالم متغير. مكتبة مدبولي. القاهرة.

(٧) بن منظور, محمد بن مكرم (٢٠١٠): لسان العرب. دار صادر. بيروت.

(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بحث الدخل والإنفاق. لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨.

(٩) جيبسون, جون (٢٠١٥): معجم مصطلحات حقوق الانسان العالمي. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان– الأردن.

(١٠) حسين, نجوى ,وآخرون (٢٠٠٩): المسئولية الاجتماعية والمواطنة. المؤتمر السنوي الحادي عشر. ١٦– ١٩ مايو. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

(١١) الحسيني, محمد غالي راهي (٢٠١٨): التوسع المالي وإتجاهات السياسة المالية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان– الأردن.

(١٢) الديربى, عبد العال (٢٠١١): الإلتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية : حقوق الإنسان: دراسة مقارنة. المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة.

(١٣) الديربى, عبد العال (٢٠١١): الإلتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية : حقوق الإنسان: دراسة مقارنة. المركز القومي للإصدارات القانونية. القاهرة.

(١٤) الزعبي, علي زيد (٢٠١٨): محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشراقية على عينة من طلبة جامعة الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت– مجلس النشر العلمي. س(٤٤), أبريل.ع(١٦٩).

(١٥) شتيوي, مساعد عبد العاطي (٢٠٠٨): التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.المركرالقومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المؤتمر السنوي العاشر. السياسة الاجتماعية وتحقيق

العدالة الاجتماعية، ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨. الإصدار ١.

(١٦) صندوق النقد العربي (٢٠١٤): التقرير الاقتصادي العربي الموحد, جامعة الدول العربية. الأمانة العامة.

(١٧) الضبع, عبد الرؤوف (٢٠٠٩): المشكلات الاجتماعية. دراسة سوسيولوجية. الدار العالمية للنشر. القاهرة.

(١٨) عبد المعبود, محمد (٢٠٠٦): حقوق الإنسان والشعوب. كلية التربية. جامعة قناة. السويس السويس.

(١٩) عطوة, محمد محمود (٢٠١٠): تحليل الآثار الاقتصادية للتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري. مجلة البحوث التجارية. مج ٣٢. ع ٢. جامعة الزقازيق – كلية التجارة.

(٢٠) علي, محمد شيخ إبراهيم (٢٠٢٠): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي في الصومال. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية- قسم علم الاجتماع. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٢١) العوران, أحمد فرّاس (٢٠١٤): اقتصاد الأمن الاجتماعى: التحدى والاستجابة. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. عمان-الأردن.

(٢٢) العيسوي, إبراهيم (٢٠٠١): التنمية فى عالم متغير، "دراسة مفهوم التنمية ومؤشراتها". منتدى العالم الثالث. القاهرة.

(٢٣) كواري, حنان عبد الله (٢٠١٢): الأمن الاجتماعي وتأثيره علي التربية: في ضوء التحديات المعاصرة. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية.

(٢٤) ماهر, عزيز (٢٠١٠): قضايا استهلاك الطاقة في مصر. المكتبة الأكاديمية. القاهرة.

(٢٥) مناحي, تركي بن علي (٢٠٢٠): دور العمل التطوعي في تعزيز الأمن الاجتماعي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية- قسم علم الاجتماع. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٢٦) هلالي, سعد الدين مسعد (٢٠١٢): الثلاثونات في القضايا الفقهية المعاصرة. مكتبة وهبه. القاهرة.

(٢٧) وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٠): إحصائية المعاشات الضمائية، القاهرة. أكتوبر ٢٠١٠.

(٢٨) الوصّال, كمال (٢٠١٦): الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز فى الموازنة العامة البحث عن مخرج. دار ابن رشد. القاهرة.

(٢٩) وليد, زقاي (٢٠١٣): أثر الدعم الحكومي على تنافسية مؤسسات فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بالجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية. جامعة محمد بوقرة بومرداس- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.ع٣.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

(١) المركز الإعلامي لمجلس الوزراء. www.cabinet.gov.eg.

(٢) وزارة التضـــــامن الاجتمـــــاعي. www.moss.gov.eg.

(٣) وزارة التمـــوين والتجـــاره الداخليـــة المصرية, www.msit.gov.eg.

(٤) وزارة المالية, www.mof.gov.eg.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

(١) Danny, Pieters (2002): The Social Security Systems of the Member States of the European Union. Intersentia nv. Belgium.

(٢) Erkan, Erdogdu (2013): Implications of liberalization policies on government support to R&D: Lessons from electricity markets. Renewable and Sustainable Energy Reviews. Volume 17. January 2013.

(٣) Robert, White (2004): Controversies in Environmental Sociology. Cambridge University Press. UK .

(٤) Robyn, Eversole, et al (2013): Indigenous Peoples and Poverty: An International Perspective. Zed Books Ltd, London. United Kingdom.

(٥) Rousseau, Jean-Jacques (2018): The Social Contract. e-art now. Prague. Czech Republic.

(٦) Rutstein, Sheam(2004): The DHS Wealth index Maryland. DHS. Comparative Report.

(٧) Sheldon, Cohen, et al (2000): Social Support Measurement and Intervention: A Guide for Health and Social Scientists. Oxford University Press. UK.

(٨) Somil, Nagpal & Gerard, La Forgia (2012): Government-Sponsored Health Insurance in India: Are You Covered?. World Bank Publications. Sep 14. - Business & Economics.

(٩) World Bank (2018): Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle. World Bank Publications.